

الفصل الثاني

التعريف بسنن الدارقطني

المبحث الأول: وصف كتاب السنن

المبحث الثاني: موضوع الكتاب ودرجة أحاديثه

المبحث الثالث: منزلة الكتاب وعناية العلماء به

obeikandi.com

المبحث الأول: وصف كتاب السنن

تسمية الكتاب:

سماه الخطيب البغدادي^(١)، وأبو سعد السمعاني^(٢)، والحافظ ابن حجر^(٣): «السنن». وزاد ابن خير الإشيلي^(٤): «السنن عن رسول الله ﷺ». وفي نسخة الظاهرية^(٥): «السنن المأثورة عن رسول الله ﷺ». واشتهر الكتاب باسم «سنن الدارقطني» مضافاً لمصنفه، وغالب النسخ الخطية لا تخرج عن التسمية المفردة أو المضافة.

وسماه السمعاني في موضع آخر^(٦): «المجتبى في السنن». وكذا جاءت تسميته في نسخة كتبت سنة (٦٣٨هـ)^(٧). واقتصرت التسمية في نسخة كتبت سنة (٦٣٤هـ)^(٨) على «المجتبى». وفي نسخة كتبت سنة (١١٥٩هـ) «المجتبى في سنن المصطفى»^(٩). وفي نسخة آيا صوفيا^(١٠) «المجتبى من السنن المأثورة». وفي نسخة تشستريتي^(١١) «المجتبى من السنن المأثورة عن النبي ﷺ، والتنبيه على الصحيح منها والسقيم، واختلاف الناقلين لها في ألفاظها».

والذي أرجحه من هذه التسميات «المجتبى من السنن»، لأنها تجمع أصول هذه التسميات، ومن جهة أخرى تتفق مع مضمون الكتاب، فإن الدارقطني لم يستوعب جميع أبواب السنن، وإنما اجتبى جملة من أحاديث مسائل الخلاف، فصحح بعضها وأعلل بعضها، لتكون مرجعاً وحكماً عند الاختلاف.

- | | |
|---------------------------------------|--|
| (١) تاريخ بغداد (١٢/٣٥). | (٢) التحبير في المعجم الكبير (٢/٢٤). |
| (٣) المعجم المفهرس (ص٤٦). | (٤) فهرسة ابن خير (ص١٢١). |
| (٥) الظاهرية مجموع ٣٥ (ق ١١٧ - ١٣٩). | (٦) التحبير في المعجم الكبير (٢/٣٨١). |
| (٧) دار الكتب المصرية برقم ٢١٨ حديث). | (٨) دار الكتب المصرية برقم ١٥٤٢ حديث). |
| (٩) دار الكتب المصرية برقم ٢٣١٧١ (ب). | (١٠) آيا صوفيا برقم (٥٥٠). |
| (١١) تشستريتي برقم (٣٤٩٨). | |

نسبته لصنفه:

لا شك في نسبة كتاب «السنن» إلى الإمام الدارقطني، وقد نسبته إليه جميع من ترجم له، منهم الخطيب البغدادي^(١)، وابن خلكان^(٢)، وابن كثير^(٣)، ورواه عنه ابن حجر بالأسانيد المتصلة المطابقة للأسانيد الثابتة على النسخ الخطية، أضف أن جميع من روى عنهم بالكتاب هم شيوخه الذين أخذ عنهم، وقد درج جميع علماء الإسلام على النقل منه والعزو إليه منسوباً له، فنسبة الكتاب للدارقطني ثابتة من جميع الوجوه.

عدد أحاديثه:

بلغ عدد أحاديث «السنن» حسب ترقيم طبعة مؤسسة الرسالة: أربعة آلاف وثمانمائة وستة وثلاثين حديثاً وأثراً، وتعقبوا الإحصاء الذي قام به صاحب كتاب «الإمام الدارقطني وآثاره العلمية»^(٤)، الذي انتهى إلى أن عدد ما جاء في مطبوعة المدني: خمسة آلاف وستمائة وسبعة وثمانون حديثاً - بأنه غير دقيق^(٥).

وقد تتبعتُ ترقيم مؤسسة الرسالة فوجدتهم أغفلوا ترقيم جملة من الأحاديث تبلغ ستين حديثاً، فإذا أضيف هذا العدد إلى عددهم بلغ عدد أحاديث «السنن» أربعة آلاف وثمانمائة وستة وتسعين حديثاً، وهذا العدد للأسانيد التي تنتهي بالمتون أو الإحالة إلى المتن السابق، وأما العدد حسب الأسانيد لكل متن فلعله يبلغ ضعف هذا العدد أو يزيد.

تاريخ تصنيفه:

صنف الدارقطني كتاب «السنن» بعد رجوعه من رحلته إلى مصر، فإنه صرح في كثير من

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣٥).

(٢) وفيات الأعيان (٣/ ٢٩٧).

(٣) البداية والنهاية (١١/ ٣١٧).

(٤) الإمام الدارقطني وآثاره العلمية (ص ٢٥٠).

(٥) سنن الدارقطني (١/ ٦١) طبعة مؤسسة الرسالة.

الأسانيد بأنه سمع هذا الحديث من شيخه بمصر^(١)، وقد تقدم أن دخوله مصر كان سنة سبع وخمسين وثلاثمائة، فإذا أضيف إلى ذلك مدة إقامته بمصر، وانتقاله بين مدنها للقاء المشايخ والعلماء^(٢)، ثم مدة رجوعه إلى بغداد وتخرجه الكتاب - لم يكن فراغه من تصنيفه قبل سنة ستين بحال، وقد ورد في نسخة تشستريتي أن الدارقطني حدث بالسنن سنة ثمانين، فلا بد أن يكون تصنيف «السنن» بين الستين والثمانين.

كما يظهر لي أن الدارقطني صنف كتاب «السنن» بعد إملائه كتاب «العلل»، لأنه في بعض المواضع من «السنن»^(٣) يحيل بيان الاختلاف في الحديث إلى «العلل»^(٤)، فلا بد أن يكون صنّفه أولاً كلّهُ أو بعضه.

طبعاته:

اعتنى علماء الهند منذ مطلع القرن الرابع عشر الهجري بطباعة كتب السنة المشرفة، وكان من هذه الكتب «سنن الدارقطني»، فطبع بالهند عدة طبعات، ثم طبع بالقاهرة وببيروت، ومن هذه الطبعات:

طبعة في دلهي سنة ١٣٠٦ هـ، عليها حاشية بعنوان «التعليق المغني على سنن الدارقطني» لمحمد شمس الحق العظيم آبادي.

طبعة في دلهي سنة ١٣٠٩ هـ، وبذيلها «التعليق المغني»، يليه «البيان المكمل في تحقيق

(١) راجع على سبيل المثال: (١٥/١) حديث (٢) (١٤٧/١) حديث (٧) (٣٠٨/١) حديث (٢٤) (٣٦٢/١) حديث (٢) (١١٨/٢) حديث (١) (١٨٦/٢) حديث (٣٢) (٢٣١/٢) حديث (٦٤) (١٩٣/٤)، ١٩٤ حديث (٥).

(٢) قال الدارقطني في «العلل» (١٥٠/٥): حدثنا محمد بن علي بن الحسن النقاش بـتـنـيس. وتـنـيس جزيرة بمصر في وسط بحيرة بين الفرما ودمياط، راجع معجم البلدان (٥١/٢).

(٣) سنن الدارقطني (٥٥/١) حديث (٥).

(٤) العلل (١٨/٥) (٣٩).

الشاذ والمعلل» لحسين بن محمد الأنصاري.

طبعة في دلهي سنة ١٣١٠ هـ، وبذيلها «التعليق المغني»، أيضًا.

ثم طُبِعَ في القاهرة سنة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م، بمطبعة دار المحاسن، نشر السيد عبد الله هاشم يمانى المدني، ولم يُذكر في أى من الطبعتين الهندية والمصرية الأصل الخطى للطبعة، بل الظاهر كما هو معروف أن الطبعة المصرية اعتمدت على الطبعة الهندية، وقد اعتمدتُ على الطبعة المصرية في عمل هذا البحث لسببين:

الأول: أنها أشهر الطبعات وأوسعها انتشارًا بين أهل العلم.

الثاني: أنها أكمل الطبعات من حيث تعليقات الدارقطني على الأحاديث. وقد اشتملت على تصحيفات كثيرة صُحِّحت من النسخ الخطية و«إتحاف المهرة».

ثم طُبِعَ بمؤسسة الرسالة ببيروت، بتحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين، معتمدين في التحقيق على ثلاث نسخ خطية، وهى طبعة جيدة قليلة الأخطاء، مقارنة بالطبعات السابقة، إلا أنهم وقعوا في أخطاء منهجية يمكن إجمالها في ثلاثة أمور:

١- قلة المخطوطات التى اعتمدوا عليها في التحقيق، مع كثرة مخطوطات الكتاب ووفرته وسهولة تصويرها، ومثال ذلك أن للكتاب خمس مخطوطات في دار الكتب المصرية، ولم يختاروا منها إلا نسخة واحدة ناقصة، تتضمن نصف الكتاب تقريبًا، مع وجود نسخ أكمل وأجود منها بجوارها.

٢- خلت هذه الطبعة من أقوال كثيرة للدارقطني في الحكم على الحديث أو الرواة، وسبب ذلك أن المحققين لم يجدوا هذه الأقوال فيما اعتمدوا عليه من مخطوطات فحذفوها، وهو منهج مقبول إجمالاً، ولكنهم لم يلتزموا به ومثال ذلك: أن الدارقطني روى حديثاً من طريق مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن ابن الزبير عن عائشة مرفوعاً، ثم قال: تفرد به مصعب بن شيبة، وخالفه أبو بشر وسليمان التيمي فروياه عن طلق بن حبيب قوله غير

مرفوع^(١). وهذا القول للدارقطني لا نجده في طبعة الرسالة^(٢) مع ثبوته في نسختين خطيتين من النسخ الثلاث التي اعتمدوا عليها، وهما نسخة مركز الملك فيصل ونسخة دار الكتب المصرية. وأما عن هذا المنهج الذي انتهجوه فكان لا بد أن يصحبه تنبيه في الهامش على الأقوال المحذوفة، نظرًا لثبوتها في طبعتي الهند ومصر ولم يُعلم أصلها الخطي، ولكنهم حذفوها دون تنبيه أو تنويه، وكثير من هذه الأقوال ثابت في حواشي نسخة مركز الملك فيصل.

٣- قصور خطة التخريج عن خدمة الكتاب، فقد تقيّدوا في الغالب بتخريجات الشارح، مع الإحالة على تخريجاتهم في كتب أخرى، وكان ينبغي عليهم مراعاة التخريج عن طريق الموارد والالتزام بالطُّرق، وهو أمر لا بد منه في تخريج الأحاديث المعللة. ولهذه الأمور أرى أن الكتاب لا زال في حاجة إلى من يقوم على تحقيقه وتخريجه، وتقريب علومه ومقاصده إلى أهل العلم.

أهم مخطوطاته:

تشتمل مكتبات العالم على عدد كبير من مخطوطات «سنن الدارقطني»، يُعلم ذلك من مطالعة أى فهرس من فهارس المخطوطات المجمعة، وتتفاوت هذه المخطوطات في الدقة والإتقان، فمنها الغث والسمين، وفيها الجيد والردئي، ومن أهم هذه المخطوطات وأجودها النسخ التالية:

١ - نسخة بدار الكتب المصرية برقم (٢١٨ حديث) كتبت سنة (٦٣٨هـ)، (٢٦٣ ق)، وتشتمل على الشطر الثاني من الكتاب، من أثناء باب زكاة الفطر^(٣) حتى نهاية الكتاب، والورقات الأربع الأولى منها مكتوبة بخط الحافظ ابن حجر.

(١) سنن الدارقطني (١/٩٥ حديث ١).

(٢) المصدر السابق (١/١٦٥ حديث ٣١٥).

(٣) سنن الدارقطني (٢/١٤٢).

٢- نسخة بدار الكتب المصرية برقم (١٥٤٢ حديث) كتبت سنة (٦٣٤هـ) (٣٠٥ ق)، وهى نسخة كاملة، وعلى هذه النسخة والتي قبلها سماعات وإجازات لأهل العلم، منهم الحافظ عبد المؤمن بن خلف الدمياطى (ت ٧٠٥هـ)، وشيخه يوسف بن خليل بن عبد الله الدمشقى (ت ٦٤٨هـ).

٣- نسخة بمكتبة رئيس الكتاب بإسطنبول برقم (١٥٧)، تقع في (١٥٩ ورقة) كتبت سنة (٥١١هـ) بخط الحافظ الفقيه عبد الرحمن بن أحمد بن إبراهيم بن أبى ليل (ت ٥٦٦هـ)، وقرأها على الحافظ القاضى الحسين بن محمد أبى على الصدفي (ت ٥١٤هـ)، وهى نسخة كاملة، نفيسة متقنة، واضحة الخط، جليلة الضبط، قليلة الخطأ.

٤- نسخة بمركز الملك فيصل للدراسات الإسلامية، وغالب ظنى أن أصلها بتركيا عدد أوراقها (٢٥٠ ق)، وهى نسخة كاملة، ومن أهم نسخ الكتاب، فعليها سماعات وبلاغات كثيرة، قرأها أحمد بن عثمان الكُلتاتى (ت ٨٣٥هـ) على برهان الدين إبراهيم بن موسى الأبناسى (ت ٨٠٢هـ)، وقرأها الحافظ ابن حجر العسقلانى (ت ٨٥٢هـ) على الحافظين زين الدين العراقى (ت ٨٠٦هـ) ونور الدين الهيثمى (ت ٨٠٧هـ).

وعلى حواشى هذه النسخة تعليقات فى الحكم على الأحاديث تقوية وتضعيفاً، وعلى الرواة جرحاً وتعديلاً - ليست فى بقية النسخ الخطية، واختُلف فى هذه التعليقات: هل هى من كلام الدارقطني؟ أم من كلام غيره من الحفاظ الذين قرءوا النسخة؟ والذى يترجح أنها منقولة عن الدارقطني من نسخة أخرى عليها تعليقات بخطه، ويُستدل على ذلك بأمور:

الأول: أن الحافظ ابن زُرَيْق (ت ٨٠٣هـ) نقل هذه التعليقات الخاصة بالرجال وعزاها للدارقطني، فى كتابه «من تكلم فيه الدارقطني فى كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين». وكذا الحافظ الغسانى (ت ٦٨٢هـ) فى كتابه «تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني».

الثاني: أن الحافظ ابن حجر نقل بعض هذه التعليقات عن الدارقطني، وعزاها إلى حاشية السنن، من ذلك ما قاله في ترجمة عبد الله بن الحكم البلوي: قال الدارقطني في حاشية السنن: ليس بمشهور^(١). وهذا القول لا نجده في النسخ المطبوعة^(٢)، ولا في النسخ الخطية، ولا في أى مصنف آخر للدارقطني، إلا في حاشية هذه النسخة التي نتكلم عنها، ونقله أيضًا ابن زريق^(٣) والغساني^(٤).

وبالتتبع والاستقراء لما ورد على حاشية هذه النسخة من أحكام على الأحاديث والرواة، وجدت أن الحافظ ابن حجر نقل أغلب هذه الأحكام في كتابه «إتحاف المهرة» ونسب القول بها إلى الدارقطني.

ومن ذلك: أن الدارقطني روى حديثًا في الزكاة عن جابر بن عبد الله وأبى سعيد الخدري قالا: قال رسول الله ﷺ: «لا صدقة في الزرع ولا في الكرم ولا في النخل إلا ما بلغ خمسة أوسق»^(٥).

وجاء قبالة في حاشية هذه النسخة: إسناده صحيح. ونقل الحافظ ابن حجر هذا التصحيح في الإتحاف منسوبًا للدارقطني^(٦).

وروى الحديث الذي يليه من طريق أحمد بن الحارث البصري والصقر بن حبيب، عن أبى رجاء العطاردي، عن ابن عباس، عن على بن أبى طالب، عن النبي ﷺ: «ليس في

(١) لسان الميزان (٤/٤٦٣).

(٢) سنن الدارقطني (١/١٩٦ حديث ١٠)، (١/٣٦١ حديث ٧٥٦) طبعة الرسالة.

(٣) من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن (ص ٢١٦ رقم ٢٢٧).

(٤) تخريج الأحاديث الضعاف (١١٦).

(٥) سنن الدارقطني (٢/٩٤ حديث ٢) (حديث ١٩٠٦ طبعة الرسالة).

(٦) إتحاف المهرة (٣/٢٨٨) ولكن بلفظ: إسناده صالح.

الخضروات صدقة...»^(١).

وجاء قبالة في حاشية هذه النسخة: أحمد والصقر ليسا بالقويين. ونقل الحافظ في الإتحاف هذا الحكم عن الدارقطني^(٢). وقد خلت النسخ المطبوعة من هذين الحكمين في الموضوعين.

الثالث: أن نسخة الظاهرية جاءت فيها هذه التعليقات مكتوبة باللون الأحمر، وذكر في آخرها أن «المكتوب على الحواشي بالحرمة منقول من خط أبي الحسن الدارقطني».

فهذه الأمور ترجح صحة نسبة هذه الأقوال للدارقطني، ولعل السبب في مجيئها بالحاشية وثبوتها في نسخ دون أخرى أن الدارقطني بعد فراغه من تصنيف السنن، وبعد أن تداولها أهل العلم، وتفرقت نسخ الكتاب وتوزعت في الآفاق، زاد هذه الأقوال على حاشية نسخته، فاستدرك ذلك في بعض النسخ، وبقيت أغلب النسخ بدونها.

٥- نسخة مكتبة دار العلوم لندوة العلماء - لكنؤ - الهند. وتقع في جزأين، كل جزء يقع في (١١٦ ق)، ينتهي الجزء الأول بكتاب الصوم، ويبدأ الثاني بكتاب الحج، كتبت سنة (٧٢٨هـ)، وهي نسخة كاملة جيدة، وتتفق في غالب الأحيان مع مطبوعة اليماني والهندية.

هذه هي أهم نسخ الكتاب الخطية التي اطلعتُ عليها، وإذا اقتصر عليها في تحقيق الكتاب خرجت نسخة متقنة تامة والله الموفق.

رواته:

روى «السنن» عن الدارقطني جماعة من الرواة، من أشهرهم:

١- أبو طاهر بن عبد الرحيم (٣٦٣: ٤٤٥هـ):

وهو محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الرحيم أبو طاهر الأصبهاني الكاتب، الإمام المحدث الثقة ببقية المسندين، كان مولده في أول سنة ثلاث وستين وثلاثمائة، وسأعه في صفر

(١) سنن الدارقطني (٢/ ٩٤، ٩٥ حديث ١) (حديث ١٩٠٧ طبعة الرسالة).

(٢) إتحاف المهرة (١١/ ٥٠٨).

سنة ثمان وستين، وارتحل إلى الدارقطني فأخذ عنه سننه وأتقن نسخته، ولم يحدث في وقته أوثق منه وأكثر حديثاً، مات في حادى عشر ربيع الآخر، سنة خمس وأربعين وأربعمائة^(١).

٢- أبو الطيب الطبرى (٣٤٨: ٤٥٠هـ)

هو طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر أبو الطيب الطبرى القاضى الفقيه الشافعي، ولد سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة بآمل، وسمع بجرجان من ابن الغطريف، وبنيسابور من مُقَقِّهه أبى الحسن الماسرّجسي، وببغداد من الدارقطني، واستوطن بغداد ودرس وأفتى وأفاد. قال الخطيب: كان شيخنا أبو الطيب ثقة صادقاً ديناً ورعاً، عارفاً بأصول الفقه وفروعه، محققاً في علمه، سليم الصدر حسن الخلق، صحيح المذهب جيد اللسان، ومات صحيح العقل ثابت الفهم في ربيع الأول سنة خمسين وأربعمائة وله مائة وستتان^(٢).

٣- أبو عبد الله ابن السَّلْمَاسى (ت ٤٤٦هـ):

هو الحسين بن جعفر بن محمد بن جعفر أبو عبد الله ابن السَّلْمَاسى، سمع أبا الحسن الدارقطني وأبا حفص بن شاهين. قال الخطيب: كتبنا عنه وكان ثقة أميناً مشهوراً باصطناع البرِّ وفعل الخير، مات سنة ست وأربعين وأربعمائة^(٣).

٤- أبو منصور النُّوقَانِي^(٤) (ت ٤٤٨هـ):

هو محمد بن محمد بن أحمد بن أبى بكر أبو منصور النُّوقَانِي، قال أبو سعد السمعاني:

(١) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٦٣٩).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٦٦٩) وتاريخ بغداد (٩/ ٣٥٨).

(٣) تاريخ بغداد (٨/ ٢٩).

(٤) النوقاني: بفتح النون كما قال السمعاني، وبضمها كما قال ياقوت، وسكون الواو وفتح القاف، وبعد الألف نون، نسبة إلى نوقان إحدى مدينتي طوس، والأخرى طابران. الأنساب (٥/ ٥٣٧) ومعجم البلدان (٥/ ٣١١).

كان ثقة فاضلاً مكثراً، مات سنة ثمان وأربعين وأربعمائة^(١).

وحرفه العظيم آبادي في أول تعليقه على «السنن»^(٢) إلى: البرقاني، ثم ترجم له على أنه الإمام أبو بكر البرقاني صاحب السؤالات.

٥- أبو بكر بن بشران (٣٧٣: ٤٤٨ هـ):

هو محمد بن عبد الملك بن بشران أبو بكر البغدادي، الشيخ العالم الصدوق، مولده في جمادى الآخرة سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة، وكان من المكثرين الثقات، حدث عنه أبو بكر الخطيب، وكان شيخاً جيد السماع، حسن الأصول، صدوقاً فيما يروى من الحديث، توفي في جمادى الأولى سنة ثمان وأربعين وأربعمائة^(٣).

٦- ابن المهدي بالله (٣٧٠: ٤٦٥ هـ):

هو محمد بن علي بن محمد بن عبيد الله أبو الحسين ابن المهدي بالله، الإمام العالم الخطيب المحدث الحجة مسند العراق، المعروف بابن الغريق، سيد بني هاشم في عصره، ولد في ذي القعدة سنة سبعين وثلاثمائة، وسمع الدارقطني وعمر بن شاهين فكان آخر من حدث عنهما، وحدث عنه الخطيب. قال السمعاني: حاز أبو الحسين قصب السبق في كل فضيلة، عقلاً وعلماً ودينًا، وحزمًا وورعًا ورأيًا، وقف عليه علو الرواية، ورحل الناس إليه من البلاد، ثقل سمعه بأخرة، فكان يتولى القراءة بنفسه مع علو سنه، وكان ثقة حجة نبيلًا مكثراً. مات في أول ذي الحجة سنة خمس وستين وأربعمائة^(٤).

قال الحافظ ابن حجر: بين رواية ابن بشران ورواية أبي طاهر بن عبد الرحيم ورواية

(١) سير أعلام النبلاء (٦/١٨).

(٢) التعليق المغني على سنن الدارقطني (١٠/١).

(٣) السير (٦٠/١٨) تاريخ بغداد (٢/٣٤٨).

(٤) السير (١٨/٢٤١) بغداد (٣/١٠٨).

النوقاني تفاوت بالتقديم والتأخير، والزيادة والنقص في نسب بعض الرواة، ومن الألفاظ خاصة دون الأحاديث، فهي مستوفاة إلا كتاب السبق، فإنه ليس في رواية ابن عبد الرحيم^(١).

وروى الحافظ ابن حجر سنن الدارقطني بأسانيده من طريق أبي طاهر بن عبد الرحيم وابن المهدي وابن بشران^(٢)، ورواه ابن خير الإشبيلي من طريق أبي الطيب الطبري^(٣)، وتنتهي أسانيد نسخة رئيس الكتاب إلى ابن عبد الرحيم وابن المهدي وأبي عبد الله ابن السلمي.

إسنادي للكتاب:

«كانت سنة علماء الحديث في نقل كتب الحديث عن أصحابها أن يتلقوها بالإسناد كما يتلقون الحديث الواحد، ويشترطون لقبولها ما يشترطون لقبول الحديث، وهو -لعمري- تحوط وتحفظ عظيم، يمنع العبث بالكتب ويحفظها، كما يحذُّ من تهافت من ليس أهلاً لهذا العلم الشريف.

ثم لما انتشرت الكتب وأصبحت متواترة في الخاصة والعامة، وتناولها العلماء بالضبط والشرح استغنى عن التلقي، واكتفى بالإجازة لمن طلب تحملها، وقُبِلَ بهذا التحمل، ثم ظلت الكتب الحديثية يرويها العلماء على هذه الطريقة إلى عصرنا، وذلك للمحافظة على مظهر الإسناد الذي هو خصيصة هذه الأمة، ولاتباع السلف الصالح»^(٤).

وقد وقعت لي رواية «سنن الدارقطني» إجازة بالسند المتصل إلى الإمام الدارقطني.

(١) المعجم المفهرس (ص ٤٧).

(٢) المعجم المفهرس (ص ٤٦، ٤٧).

(٣) فهرسة ابن خير (ص ١٢٢).

(٤) الإمام الترمذی (ص ٦٤).

أخبرني به إجازة شيخنا الحافظ العلامة أبو الفضل عبد الله بن محمد بن الصديق الغماري، عن شيخه المعمّر محمد دويدار التّلاوي الكفراوي وقد جاوز المائة، عن البرهان إبراهيم الباجوري، عن الأمير. (ح) وعن شيخه عمر حمدان المحرسي، عن المعمّر الطيب النّيفر، عن البرهان الرياحي، عن أبي عبد الله محمد الأمير الكبير، عن البدر الحنفي، عن العلامة البديري، عن المنلا الكوراني، عن الصفي القشاشي بإجازته العامة، عن الشمس الرملي، عن الزين زكريا، عن مسند الديار المصرية عز الدين عبد الرحيم بن محمد المعروف بابن الفرات، عن أبي الثناء بن محمود خليفة المنبجي، عن الحافظ شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدميّاطي، عن أبي الحسن علي بن الحسين المعروف بابن المقيّر، عن أبي الكرم المبارك بن الحسن الشهرزوري، عن أبي الحسين محمد بن علي ابن المهدي، عن الحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، وبالسند إلى الحافظ الدميّاطي، عن أبي الحجاج يوسف بن خليل الدمشقي سماعاً، قال أخبرنا به إسماعيل بن الفضل الإخشيد، قال أخبرنا به أبو طاهر محمد بن أحمد بن عبد الرحيم الكاتب الأصفهاني سماعاً، عن الحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني.

المبحث الثاني: موضوع الكتاب ودرجة أحاديثه

كتب السنن هي: الكتب المشتملة على أحاديث الأحكام مرتبة على ترتيب الأبواب الفقهية^(١). «وأصل وضع التصنيف للحديث على الأبواب أن يُقتصر فيه على ما يصلح للاحتجاج أو الاستشهاد، بخلاف مَنْ رتب على المسانيد، فإن أصل وضعه مطلق الجمع»^(٢).

وقد اقتصر الدارقطني في كتابه «السنن» على أحاديث الأحكام، ورتبها على الأبواب الفقهية، إلا أنه لم يقتصر على جمع المحتج به على عادة المصنفين في السنن، حيث يوردون في كل باب أقوى ما يروونه من أحاديث أو أشهره، وإنما ألفه لبيان حال أحاديث الأحكام، سواء لتقويتها وتأيد المحتج بها، أو لبيان ضعفها ونقد المحتج بها، والنوع الثاني هو الأكثر في أحاديث الكتاب.

وبناء على ذلك يمكن القول بأن موضوع كتاب «السنن» للدارقطني هو: أحاديث الأحكام تصحيحاً وإعلاءً.

وظهر لى من خلال التتبع لأغلب أبوابه مقارنة بمذاهب الفقهاء، أن الأحاديث التي يوردها الدارقطني مورد القبول والاحتجاج هي في الغالب أدلة للمذهب الشافعي، وأن الأحاديث التي يوردها مورد النقد والإعلال هي في الغالب أدلة للمذهب الحنفي.

قال الحافظ أبو علي الصدي (ت ٥١٤هـ): قصد الدارقطني في «سننه» أن يذكر الأحاديث التي يحتج بها الفقهاء في كتب الخلاف، ويعلل ما يمكن تعليله، وربما نسب الحنفية إلى التعصب لمذهب الشافعي رحمه الله، والكتاب غير محبوب، قرأته على ابن خيرون (ت ٤٨٨هـ)^(٣)، وكان عنده في أربعين جزءاً، وهو يقرب في الجرم من كتاب الترمذي.

(١) الرسالة المستطرفة (ص ٣٥) والإمام الترمذي (ص ٤٤).

(٢) تعجيل المنفعة (١/٢٣٦) والنكت على كتاب ابن الصلاح (١/٤٤٦).

(٣) جاء في أول نسخة رئيس الكتاب بخط الناسخ: أخبرنا الإمام الحافظ أبو علي حسين بن محمد الصدي قراءة منى عليه في شهر ذى الحجة من سنة إحدى عشرة وخمسمائة. قال أخبرنا الشيخ العدل أبو

وكان عند ابن خيرون منه أجزاء بخط الدارقطني، فكان إذا أشكل من الكتاب شيء استخرج تلك الأجزاء، فربما وجد فيه اختلافاً، وفي النسخة مواضع علّمت على بعضها لم يتجه لى أمرها.

وقد قرئ على بدانية، ولو كان الأمر إلى اختياري ما حدثت به، لأن كثيراً من أحاديثه غريبة، اقتداءً بقول الدارقطني أو غيره: إذا كتبت فقمّش، وإذا حدثت ففتّش^(١).

وكان ابن خيرون يحكى عن البرقاني أنه كان يقول: لو وَفَّقَ الله للدارقطني أصحاباً لاستخرجوا منه علماً كثيراً^(٢). انتهى كلام الصدي.

وقال الحافظ ابن تيمية: وأبو الحسن الدارقطني مع تمام إمامته في الحديث، فإنه إنما صنف هذه السنن كي يذكر الأحاديث المستغربة في الفقه ويجمع طرقها، فإنها هي التي يُحتاج فيها إلى مثله، فأما الأحاديث المشهورة في الصحيحين وغيرهما فكان يستغنى عنها في ذلك^(٣).

وقال في موضع آخر: وغاية ما يُعزى مثل ذلك إلى كتاب الدارقطني، وهو قصد به غرائب السنن، ولهذا يروى فيه من الضعيف والموضوع ما لا يرويه غيره، وقد اتفق أهل

الفضل أحمد بن الحسن بن خيرون بن إبراهيم رحمهم الله قراءة منى عليه في منزله ببغداد سنة خمس وثمانين وأربعمائة. قال أخبرنا أبو عبد الله الحسين بن جعفر بن محمد بن جعفر السَّلَاسِي قراءة عليه في شهر ربيع الآخر من سنة ست وثلاثين وأربعمائة. قال أخبرنا أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني الحافظ رحمه الله قراءة عليه في سنة خمس وثمانين وثلاثمائة.

(١) أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع (٢/ ٢٢٠) من قول أبي حاتم الرازى. وفي تاريخ بغداد (١/ ٤٣) من قول يحيى بن معين. والقمش والتقميش جمع الشيء من ها هنا وها هنا، أى اكتب الفائدة ممن سمعتها، ولا تؤخر ذلك حتى تنظر فيمن حدثك أهو أهل أن يؤخذ عنه أم لا، فربما فات ذلك بموت الشيخ أو سفره أو سفرك، فإذا كان وقت الرواية أو وقت العمل ففتش حينئذ. الشذا الفياح (١/ ٤٠٨) وتدريب الراوى (٢/ ١٤٨) وفتح المغيث (٣/ ٣٠٠).

(٢) المعجم في أصحاب أبي على الصدي (ص ٧٩: ٨٠).

(٣) الفتاوى الكبرى (٦/ ٦١٦).

العلم بالحديث على أن مجرد العزو إليه لا يبيح الاعتماد عليه^(١).

وقال الحافظ ابن عبد الهادي: والدارقطني يجمع في كتابه غرائب السنن، ويكثر فيه من رواية الأحاديث الضعيفة والمنكرة بل والموضوعة، ويبيّن علّة الحديث وسبب ضعفه وإنكاره في بعض المواضع^(٢).

وقال البدر العيني: الدارقطني كتابه مملوء من الأحاديث الضعيفة والغريبة والشاذة والمعللة، وكم فيه من حديث لا يوجد في غيره^(٣).

وقال الكتاني: وسنن الدارقطني جمع فيها غرائب السنن، وأكثر فيها من رواية الأحاديث الضعيفة والمنكرة بل والموضوعة^(٤).

ووصف هؤلاء الأعلام للكتاب بأنه «يجمع غرائب السنن» لا يُعد قدحاً فيه، لأن الغرابة لا تنافي القبول، ولذلك نجد الكتاب يشتمل على نسبة ليست قليلة من الأحاديث الصحيحة والحسنة، وبالنظر إلى نسبة الأحاديث التي أوضح عللها أو أبان ضعفها، في جنب الأحاديث التي حكم بصحتها أو حسننها، يتبيّن أن النوع الأول -وهو المعلول والضعيف- هو الأكثر، بحيث إن الإنسان لا يتردد في أن الغرض الأساسي من تأليف الكتاب لدى المؤلف هو كشف علل أحاديث الأحكام في أبوابها، وإن خرج عن هذا القصد أحياناً لسبب أو آخر، كأن يورد أحاديث صحيحة تعارض الحديث الضعيف ليبين ضعفه، وإلا فما يلجئ الدارقطني -وهو الإمام الحافظ- إلى إيراد هذا النوع من الحديث -أي الأحاديث الضعيفة والواهيّة الساقطة- والعدول عن الأحاديث الصحيحة في كل باب تحت عنوان «السنن»؟ رغم أنه كان ذلك الرجل الذي انبرى لنقد أحاديث صحيح البخاري

(٢) الصارم المنكي (ص ٣١).

(١) مجموع الفتاوى (١٦٥/٢٧).

(٤) الرسالة المستطرفة (ص ٣٥).

(٣) البناية شرح الهداية (١/٦٢٨).

وصحيح مسلم، اللّذَين هما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى»^(١).

وقد قام أحد الباحثين بتحقيق القسم الأول من «سنن الدارقطني» ودراسة أسانيده، فكان من نتائج بحثه:

أولاً: «يعتبر كتاب السنن للدارقطني من أعظم مؤلفاته، ولذا فقد كان مطمح أنظار الفحول والحفاظ ورجال الجرح والتعديل، نظراً لأن مؤلفه لا يُشَقُّ له غبار في هذا الميدان، فقد كان من أئمة الجرح والتعديل، عارفاً بعِلل الحديث وطرقه، لذا ظهرت براعة هذا الإمام الجهابذ في هذا السفر الجليل بما يشهد له بطول الباع في علل الحديث وفقهه وأحكامه، ولقد امتاز الإمام الدارقطني من بين من صنفوا في هذا الفن بالحكم على الأحاديث، وبيان حال روايتها تعديلاً وتجريحاً، وبيان ما فيها من علل خفية كالإرسال الخفي، وكوقف المرفوع أو انقطاع الموصول، وغير ذلك من العلل الخفية التي لا يدركها إلا الجهابذة من أهل هذا الفن.

وإمام مثل الدارقطني في سعة علمه، كان من الممكن أن لا يجمع من الحديث إلا ما صح منه وسلم من العِلل، لكنه جمع في مصنفه هذا بين الصحيح والحسن والضعيف، بل والموضوع على ندرة، وهدف الإمام من ذلك جمع الطرق المختلفة للحديث الواحد، بصرف النظر عن صحة هذه الطرق أو ضعفها، بل كثيراً ما يأتي للحديث الواحد بعدة طرق، وذلك لبيان ما في هذه الطرق من علل وأوهام ومخالفة الحفاظ، ومن ثم كان كتابه السنن أشبه بكتابه العِلل.

ثانياً: بالبحث في أسانيد الأحاديث الواردة في الرسالة وعددها (٥٨٤) حديثاً، وبالوقوف على مراتب الرواة تعديلاً وتجريحاً من كتب الرجال، بعد تحديد أسماهم وتمييزهم عن غيرهم ووزنهم بالميزان الدقيق - نتبيّن أن هذه الأسانيد كانت تدور بين الصحيح والحسن بنوعيهما، والضعيف، مع ملاحظة أن الحكم بالضعف من جهة السند لا يستلزم ضعف متن الحديث لجواز وروده من طريق آخر صحيح كما هو مقرر في علم المصطلح.

(١) الإمام الدارقطني وآثاره العلمية (ص ٢٨٣).

وعليه فتصنيف الأحاديث الواردة في هذا القسم من سنن الدارقطني، والتي تدور بين الصحة والحسن والضعف، كالآتي:

حديثاً صحيحاً لذاته	٨٦
حديثاً صحيحاً لغيره	٣٠
حديثاً حسناً لذاته	٨٤
حديثاً حسناً لغيره	١٩
حديثاً توقفت في الحكم عليها لعدم الوقوف على بعض أحوال رجالها	١٤
حديثاً ضعيف الإسناد	٣٤٧
أحاديث موسومة بالوضع	٤
حديثاً	٥٨٤

ومن هذا يتضح أن كتاب السنن للدارقطني قد اشتمل على الصحيح لذاته والصحيح لغيره، والحسن بنوعيه، والضعيف، لكن نسبة الضعيف تزيد على نسبة الحديث الصحيح، وإكثاره من إخراج الضعيف في كتابه السنن لا يقلل من قيمته العلمية ككتاب من كتب السنن، لأنه لم يلزم نفسه بإخراج الصحيح كما تقدم في النتيجة السابقة، وهو أن كتابه السنن أشبه بكتابه العلل^(١). أهـ.

كما قام الدكتور عبد الله الرحيل بعمل دراسة حول مقدار الصحيح والضعيف في سنن الدارقطني، ودرجة ما سكت عنه، اعتمد فيها على منهج غير علمي^(٢)، ثم ذكر ملاحظاته

(١) سنن الدارقطني تحقيق ودراسة رزق رزق عامر حسن (ص ١٥٢٢: ١٥٢٤).

(٢) الإمام الدارقطني وآثاره العلمية (ص ٢٩٩: ٣١٦).

ونتائجها التي استنتجها من هذه الدراسة، فكانت أغلبها عبارة عن نتائج وهمية وإحصاءات جزافية، من ذلك أنه توصل من خلال نظريته المتكررة في الكتاب، أن مجموع عدد الأحاديث الضعيفة والواهية في الكتاب يبلغ نحو ٤٧٠٠ حديث^(١) غير مستقصى، وأما ما سكت عنه فممنه الصحيح وممنه الضعيف وممنه الموضوع.

ثم انتهى إلى أن الدراسة حول هذا الموضوع «تبقى غير مستقصية تمامًا، حتى يحقق الكتاب تحقيقًا علميًا، وتُخرَج أحاديثه، ويبين الصحيح منها والضعيف والموضوع، ثم تُعمل دراسة بعد ذلك للكتاب لهذا الغرض»^(٢).

وإذا كان الأمر كما انتهى إليه فلسنا بحاجة لدراسته، ومما يؤسف له أن شيخنا العلامة عبد الفتاح أبو غدة اعتمد على هذه الدراسة في كتابه «التعريف بحال سنن الدارقطني»^(٣)، فنقل كلام صاحبها مقرًا له ومستشهدًا به، على ما ذهب إليه من «أن الكتاب قائم على بيان الأحاديث والآثار المعلولة، فحقه أن يكون عنوانه واسمه «السنن المعلولة» تغليبًا لمضمون أكثر الكتاب على مضمون جزء يسير منه»^(٤).

والحق أن نسبة الأحاديث الصحيحة والحسنة ليست جزءًا يسيرًا كما قال شيخنا، وإنما هي نسبة كبيرة تصل إلى أربعين بالمائة من الكتاب، فقد خرَّجت أحاديث «سنن الدارقطني» حديثًا حديثًا فوجدت منها (٢٣٥٠) حديثًا مخرجة في الأصول الستة، وهذا يعني أن ما يقارب شطر أحاديث «السنن» يصلح للاحتجاج أو الاستشهاد، أضف أن دراسة أسانيد (٥٨٤) حديثًا من أحاديث السنن، كشفت أن منها (٢٢٠) حديثًا صحيحًا أو حسنًا.

(١) راجع عدد أحاديث السنن (ص ٩٠) من هذا البحث.

(٢) الإمام الدارقطني وآثاره العلمية (ص ٣١٥، ٣١٦).

(٣) التعريف بحال سنن الدارقطني (ص ٣٨: ٤٠).

(٤) المصدر السابق (ص ٢٤).

يتلخص من ذلك أن «سنن الدارقطني» فيها الصحيح والحسن والضعيف، إلا أن نسبة الضعيف فيها أكثر من غيره، على خلاف السنن الأربعة فإن فيها الصحيح والحسن والضعيف إلا أن نسبة المحتج به أكثر من غيره.

مزية «السنن» على «العلل»:

ألّف الدارقطني كتابه «السنن» على غرار كتابه الفذّ العجيب «العلل»، وأظهر فيهما مهارته الفائقة في فن العلل الدقيق العويص، لكنه جمع في «السنن» أحاديث الباب التي يرى فيها علة في صعيد واحد، إما لإثبات العلة وتضعيف الحديث، وإما لدفع العلة وتصحيح الحديث، ليُنتفع بذلك عند الموازنة والترجيح بين الأحاديث المتعارضة في الباب، فيُقدّم الراجح على المرجوح، والسليم على المجروح، فرحات الله تعالى على هذا الإمام الفذ، وجزاه الله تعالى عن السنة وعلومها خير الجزاء.

فكتاب «السنن» مع كونه على غرار «العلل» تميز عليه بأنه مرتب على الأبواب الفقهية، فيصل إليه المستفيد بأسر طريق، أما كتاب «العلل» فمؤلّف على مسانيد الصحابة دون ترتيب لأحاديثهم على الأبواب، فانتشرت فيه المتفقات، واجتمعت فيه المفترقات، فكانت الفائدة منه تمرّ بشيء من الصعوبة والنظر للوصول إليها، كما أن المحتج به من أحاديث «السنن» أكثر من المحتج به في «العلل»^(١).

العلاقة بين «السنن» و«العلل»:

هناك علاقة وثيقة بين كتابي «السنن» و«العلل» للإمام الدارقطني، نظرًا لاشتغالهما على قدر مشترك من الأحاديث، وقد حاولتُ استكشاف نوع هذه العلاقة فوجدتُ أنها ترجع في الغالب إلى التفصيل والإجمال، بمعنى أنه قد يفصل في «العلل» ما يجمل في «السنن»، وقد

(١) راجع التعريف بحال سنن الدارقطني (ص ٢٣).

يفصل في «السنن» ما يجمل في «العلل»، فإنه في «العلل» يتوسع في ذكر اختلافات الإسناد، وفي السنن يتوسع في ذكر اختلافات روايات المتن، فلا بد إذاً من الرجوع إلى الكتابين معاً في الأحاديث المشتركة بينهما، وإليك بعض الأمثلة التي توضح تلك العلاقة.

المثال الأول: روى الدارقطني في سننه من طريق يحيى بن أبي بكير عن شريك عن سهاك عن عكرمة عن ابن عباس عن ميمونة قالت: أجنبت فاغتسلت من جفنة، ففضلت فيها فضلة، فجاء النبي ﷺ يغتسل منه، فقلت: إني قد اغتسلت منه. فقال: «الماء ليس عليه جنابة». فاغتسل منه. ثم قال: اختلف في هذا الحديث على سهاك، ولم يقل فيه: عن ميمونة. غير شريك^(١). اهـ.

وهذه عبارة مجملة، فلم يذكر لنا الدارقطني من هؤلاء الذين خالفوا شريكاً، ولا كيفية رواياتهم، بينما نجد ذلك مذكوراً في «العلل»^(٢).

فقد سئل عن حديث ابن عباس عن ميمونة أن النبي ﷺ توضأ بفضل غسلها فقال: يرويه سهاك بن حرب واختلف عنه: فرواه شريك عن سهاك عن عكرمة عن ابن عباس عن ميمونة. قاله أبو داود^(٣) ويحيى بن أبي بكير^(٤) عن شريك. وقال على بن الجعد عن شريك بهذا الإسناد أن ميمونة^(٥).

وقال الثوري عن سهاك عن عكرمة عن ابن عباس أن بعض^(٦) أزواج النبي ﷺ^(٧).

(١) سنن الدارقطني (١/٥٢ حديث ٣).

(٢) العلل (٥/ق ١٩٠).

(٣) أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (ص ٢٢٦) ومن طريقه أحمد في مسنده (٦/٣٣٠) وابن ماجه في سننه (٣٧٢) كتاب الطهارة، باب الرخصة بفضل وضوء المرأة.

(٤) تقدم ذكر روايته وتخريجها.

(٥) مسند على بن الجعد (ص ٣٣٩) ولكن جاء فيه: عن ميمونة.

(٦) تحرف في العلل إلى: أو بعض. والمثبت من رواية ابن المبارك عن سفيان في مسند أحمد (١/٢٣٥).

(٧) أخرجه النسائي (٣٢٥) كتاب المياه، باب قال الله عز وجل: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ وابن ماجه (٣٧١) الكتاب والباب السابقان.

وقيل: عن أبي أحمد الزبيري عن الثوري عن سمالك عن سعيد بن جبير عن ابن عباس. واختُلف عن شعبة: فرواه محمد بن بكر عن شعبة عن سمالك عن عكرمة عن ابن عباس^(١). وغيره يرويه عن شعبة عن سمالك عن عكرمة مرسلاً عن النبي ﷺ. اهـ.

قلت: ورواه أبو الأحوص سلام بن سليم عن سمالك عن عكرمة عن ابن عباس قال: اغتسل بعض أزواج النبي ﷺ نحوه^(٢).

المثال الثاني: روى في «السنن» من طريق عيسى بن يونس عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عروة عن عائشة قالت: كان النبي ﷺ يقبل وهو صائم ثم يصلي ولا يتوضأ. ثم قال: هذا خطأ من وجوه^(٣). اهـ.

ولم يُفَصِّل هذه الوجوه، وفَصَّلها في «العلل»^(٤) فقال: ووهم في إسناده ومنتنه، فأما وهمه في إسناده فقولُه: عن أبي سلمة عن عروة. وإنما رواه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة. وأما قوله في منتنه: ولا يتوضأ. فهو وهم أيضاً، والمحفوظ: أنه كان يقبل وهو صائم. اهـ.

المثال الثالث: سئل الدارقطني في «العلل»^(٥) عن حديث القلتين، وفيما قال: يرويه أبو أسامة عن الوليد بن كثير واختُلف عن أبي أسامة: فرواه الحميدي، وعلى بن مسلم، وعثمان بن أبي شيبة، وأحمد بن زكريا بن سفيان، وعلى بن شعيب، والحسين بن علي ابن الأسود، وعلى بن محمد بن أبي الخصيب، وأحمد بن عبد الحميد بن خالد الحارثي، ويعيش بن الجهم،

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك (٢٦٢/١).

(٢) أخرجه أبو داود (٦٨) كتاب الطهارة، باب الماء لا يجنب. والترمذي (٦٥) كتاب الطهارة، باب الرخصة في ذلك. وابن ماجه (٣٧٠) الكتاب والباب السابقان.

(٣) سنن الدارقطني (١٤٢/١) حديث (٣٠).

(٤) العلل (٥/١٤٧) وانظر (ص ٥٣٣) من هذا البحث.

(٥) المصدر السابق (٤/٦٨).

عن أبي أسامة عن الوليد بن كثير عن محمد بن عباد بن جعفر عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه. وتابعهم الشافعي عن الثقة عنده عن الوليد.

وخالفهم أبو بكر بن أبي شيبة، وإسحاق بن راهويه، وهارون الحمال، ومحمد بن عبد الله المخرمي، وأحمد بن سنان، ومحمد بن حسان الأزرق، وحاجب بن سليمان، وابن كرامة، ومحمد بن عبادة الواسطي، وأبو عبيدة بن أبي السفر، روه عن أبي أسامة عن الوليد بن كثير عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه. ورواه شعيب بن أيوب الصريفي عن أبي أسامة عن الوليد بن كثير عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه. وأتبعه عن أبي أسامة عن الوليد عن محمد بن عباد بن جعفر عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، فصح القولان عن أبي أسامة بهذه الرواية. اهـ.

وجميع هذه الروايات التي ذكرها في «العلل» أخرجها بأسانيدھا ومتونها في «السنن»^(١)، باستثناء رواية علي بن مسلم والمخرمي وأحمد بن سنان، وبالمقارنة بين ما حكاها في «العلل» وبين ما رواه في «السنن» نجد اختلافاً يسيراً، فذكر في «العلل» الأزرق وابن كرامة ضمن من روى الحديث عن أبي أسامة عن الوليد عن محمد بن جعفر ابن الزبير، بينما روايتهما في «السنن» عن أبي أسامة عن الوليد عن محمد بن عباد بن جعفر، ويبدو أنه وهم وقع للدارقطني حال إملائه «العلل»، والوهم لا يسلم منه بشر.

المثال الرابع: سئل الدارقطني في «العلل»^(٢) عن حديث عراك بن مالك عن عائشة عن النبي ﷺ: ذكر له أن أناساً يكرهون استقبال القبلة بفروجهم فقال رسول الله ﷺ: «استقبلوا بمقعدي القبلة». فقال: يرويه خالد الحذاء واختلف عنه: فرواه حماد بن سلمة وهشيم وخالد الواسطي وخالد بن يحيى السدوسي وعلي بن عاصم عن خالد الحذاء عن [خالد بن أبي

(١) سنن الدارقطني (١/١٣: ١٨) حديث (١٢: ١).

(٢) العلل (٥/ق ١٠١).

الصلت عن عراك بن مالك عن عائشة. ورواه أبو عوانة عن خالد الحذاء عن^(١) عراك بن مالك لم يذكر بينهما أحداً، والصحيح قول حماد بن سلمة ومن تابعه. اهـ.

وفصل الدارقطني في «السنن»^(٢) ما أجمله في «العلل» فرواه من طريق حماد بن سلمة وعلى بن عاصم وأبي عوانة والقاسم بن مطيب ويحيى بن مطر، ثم رجح أيضاً رواية حماد ابن سلمة ومن تابعه.

ومن هذه الأمثلة وغيرها، نتبين مدى العلاقة الوثيقة بين كتابي «العلل» و«السنن»، تلك العلاقة التي تؤدي بالطبع إلى التكامل بين الكتابين، وضرورة الرجوع إليهما معاً عند بحث الأحاديث المشتركة بينهما.

(١) ما بين المعقوفين سقط من النسخة الخطية للعلل، وكذا المطبوعة (٣٨٤ / ١٤) ولا يخفى اختلال الكلام بدونه، واستدركته من سياق الدارقطني لروايات الحديث بالسنن والكلام عليها، واقتصرت على ذكر أبي عوانة وحده وإن اتفق معه القاسم بن مطيب ويحيى بن مطر، ليتسق مع قوله فيما بعد: لم يذكر.

(٢) سنن الدارقطني (١ / ٥٩ حديث ٣: ٨) وانظر (ص ٣٦٢) من هذا البحث.

المبحث الثالث: منزلة الكتاب وعناية العلماء به

يحظى كتاب «السنن» للدارقطني بمنزلة عالية بين كتب الحديث عامة، وكتب أحاديث الأحكام خاصة، لما تضمنه من فنون الصناعة الحديثية سندًا ومتنًا، والكلام على الأحاديث تصحيحًا وإعلالًا، وعلى الرجال جرحًا وتعديلًا.

وقد عظم انتفاع أهل العلم بالكتاب، فلا يُحصى كم من ناقل عنه ومستفيد منه ومعتمد عليه، حتى صار كتابه هو المعوّل عليه في تخريج أحاديث الأحكام الزائدة على الكتب الستة، وصار كلامه هو المعتمد في تصحيح وتضعيف الأحاديث وتعديل الرواة.

وممن اعتمد عليه اعتمادًا كبيرًا الحافظ أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ) في كتابه «السنن الكبرى»، والحافظ عبد الرحمن بن علي بن محمد أبو الفرج بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) في كتابه «التحقيق في أحاديث الخلاف»، والإمام النووي (ت ٦٧٦هـ) في كتابه «المجموع شرح المذهب»، والحافظ جمال الدين الزيلعي (ت ٧٦٢هـ) في كتابه «نصب الراية لأحاديث الهداية». والحافظ ابن الملقن (ت ٨٠٤هـ) في كتابه «البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير». والحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) في كتابه «تلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير».

وممن أثنى على الكتاب الحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) فقال: له كتابه المشهور من أحسن المصنفات في باب، لم يُسبق إلى مثله، ولا يلحق في شكله، إلا من استمد من بحره، وعمل كعمله^(١).

وذكر الحافظ ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) أنه «أحد المصنفات المعتمدة المشتهرة لأئمة الحديث»^(٢). وقال وهو يعدد مظان الحديث الحسن: ونص الدارقطني في سننه على كثير من ذلك^(٣).

(١) علوم الحديث (ص ٢١).

(١) البداية والنهاية (١١/٣١٧).

(٣) المصدر السابق (ص ٣٦).

وتأتى «سنن الدارقطني» بعد السنن الأربعة من حيث الأهمية، لكثرة زوائدها عليها في الأسانيد والمتون، وهى تستوعب مع الأصول الستة أكثر أحاديث الأحكام.

وقد اعتنى أهل العلم قديماً وحديثاً بكتاب «السنن» فصنفوا كتباً لخدمته وتقريب علومه للمستفيدين، فمنهم من رتبته على الأطراف، ومنهم من اعتنى بتراجم رجاله، ومنهم من أفرد زوائده، ومنهم من خرّج أحاديثه الضعاف، ومنهم من جمع كلامه في الرواة، ومنهم من علق عليه، إلى غير ذلك مما سنراه في المصنفات التالية حول «السنن»:

١- «إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة» للحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، جمع فيه أطراف كُتِبَ اشترط مصنفوها الصحة وهى: صحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، ومسند الدارمي، والمنتقى لابن الجارود، ومسند أبي عوانة، ومستدرک الحاكم. ثم أضاف إلى هذه الكتب الستة أربعة كتب أخرى وهى: الموطأ لمالك، والمسند للشافعي، والمسند للإمام أحمد، وشرح معانى الآثار، لأنه لم يجد عن أبي حنيفة مسنداً يعتمد عليه. فلما صارت هذه عشرة كاملة أردفها بالسنن للدارقطني جبراً لما فات من الوقوف على صحيح ابن خزيمة كاملاً.

قال الحافظ: وهذه المصنفات قل أن يشذ عنها شيء من الأحاديث الصحيحة لاسيما في الأحكام، إذا ضم إليها أطراف المزي^(١).

٢- «رجال سنن الدارقطني سوى ما في تهذيب الكمال» للحافظ العراقي (ت ٨٠٦هـ)، ذكره ابن فهد المكي (ت ٨٧١هـ) والسخاوى (ت ٩٠٢هـ)^(٢).

٣- «تراجم رجال الدارقطني في سننه الذين لم يترجم لهم في التقريب ولا في رجال الحاكم» لأبى عبد الرحمن مقبل بن هادى الوادعي.

(١) إتحاف المهرة (١/ ١٦٠).

(٢) ذيل تذكرة الحفاظ (ص ٢٣٣) الإعلان بالتوبيخ (ص ١١٦).

٤- «السامعون لسنن الدارقطني» للحافظ المزى (ت ٧٤٢هـ)، ذكر فيه أسماء الذين سمعوا منه سنن الدارقطني، ومنه نسخة بالظاهرية^(١).

٥- «زوائد سنن الدارقطني على الكتب الستة» لقاسم بن قطلوبغا الحنفى (ت ٨٧٩هـ) في مجلد ذكره السخاوي^(٢) والكتاني^(٣).

٦- «تخريج الأحاديث الضعاف في سنن الدارقطني» للحافظ أبى محمد عبد الله بن يحيى الغسانى الجزائرى (ت ٦٨٢هـ)، جمع فيه الأحاديث الضعيفة المروية في سنن الدارقطني مختصرة الأسانيد، مرتبة على ترتيب السنن، ولكنه لم يستوعب، لأنه اقتصر في الغالب على ما صرح الدارقطني بضعفه من جهة راوٍ معين، ولذلك اشتمل الكتاب على سبعمائة وتسعة وأربعين حديثاً، في حين أن الأحاديث الضعيفة بالكتاب تبلغ أضعاف هذا العدد، بل إنه ذكر فيه أحاديث نص الدارقطني على صحتها، كأحاديث الجهر بالبسملة في الصلاة^(٤)، فأدخل في الكتاب ما يتناقض مع تسميته، ولم يكتب مقدمة يُعرب فيها عن خطته في الكتاب.

٧- «من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين» لأبى عبد الله محمد بن عبد الرحمن العمرى الصالحى المعروف بابن زريق (ت ٨٠٣هـ) جمعهم ورتبهم «على حروف المعجم، إلا أنه لم يراع الترتيب الدقيق داخل الحرف، وطريقته أن يذكر الراوى الذى ذكره الدارقطني بجرح، ثم يُثنى بذكر شيخه وتلميذه كما جاء في الرواية، ثم ينقل كلام الإمام فيه، ولم يذكر مقدمة لكتابه، وإنما بدأه بذكر الأسماء بالترتيب المذكور، وما يُلاحظ على الكتاب أنه لم يستوعب الرواة المتكلم فيهم بالجرح في سنن الدارقطني، وأنه لم

(١) الظاهرية مجموع ٦٧ (ق ١٣٦ أ - ١٤٢ ب).

(٢) الضوع اللامع (٣/ ١٨٨).

(٣) الرسالة المستطرفة (ص ١٧٢).

(٤) تخريج الأحاديث الضعاف (ص ١٠٥: ١١١ حديث ٢٤٦: ٢٥٧).

يستوعب في بعض الأحيان أقوال الدارقطني المتعددة في الراوي^(١).

٨- «موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلمه» للدكتور محمد مهدي المسلمي وآخرين، جمعوا فيها أقوال الدارقطني ورتبوها على حروف المعجم من كتاب «السنن» و«العلل» و«المؤتلف والمختلف» و«الضعفاء والمتروكين» و«الإلزامات والتتبع» وسؤالات الحاكم والسلمي والبرقاني والسهمي، و«تاريخ بغداد» و«تهذيب الكمال» و«ميزان الاعتدال» و«تهذيب التهذيب» وهي موسوعة شاملة دقيقة إلا في مواضع يسيرة^(٢)، كما فاتهم فهرسة التوثيق والتضعيف الجماعي^(٣).

٩- «التعليق المغني على سنن الدارقطني» لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي (ت ١٣٢٩هـ)، وهي تعليقات على السنن أقرب ما تكون إلى الحاشية، اعتنى فيها بتخريج بعض الأحاديث نقلاً عن نصب الراية وتلخيص الخبير، وذكر أقوال النقاد في بعض الرواة نقلاً عن ميزان الاعتدال ولسان الميزان، ويعرض أحياناً مذاهب الفقهاء في العمل بالحديث، ويتعرض أحياناً لشرح الكلمات الغريبة بإيجاز، وينقل أحياناً كلام الدارقطني على الحديث من كتابه «العلل»، وصرح المصنف في أول تعليقه بأنه «اكتفى على تنقيد بعض أحاديثه وبيان علمه وكشف بعض مطالبه على سبيل الإيجاز والاختصار من كتب هذا الفن المبارك»^(٤).

(١) من تكلم فيه الدارقطني (ص ١٥٧).

(٢) من ذلك ما وقع في ترجمة إسماعيل بن عياش (١/ ١٣١ برقم ٥٥٦) حيث ذكروا أن الدارقطني قال عنه في السنن (١/ ٦٥): متروك الحديث. وهو وهم، فالضمير في كلام الدارقطني يعود إلى عبد الوهاب بن الضحاك، كما هو واضح من سياق الكلام، وهو ما فهمه الغساني (٢٤) وابن زريق (٢٦١) من كلام الدارقطني. ثم ذكروه على الصواب في ترجمة عبد الوهاب بن الضحاك (٢/ ٤٢٩ برقم ٢٢٦١). ووقع الدكتور عامر حسن صبري في الوهم ذاته، حيث علق على هذا الموضوع في تحقيقه لكتاب ابن زريق بقوله: وسقط النقد من السنن. اهـ.

(٣) انظر (ص ٢٤٤) من هذا البحث.

(٤) التعليق المغني (١/ ٧).

١٠- «الأحاديث الخماسيات في سنن الدارقطني» ذكر السخاوي^(١) والكتاني^(٢) أن الأحاديث الخماسيات أفردت من سنن الدارقطني ولم يذكرها المصنف.

١١- «المتركون ومروياتهم في سنن الدارقطني» لمحمد راضي حاج عثمان، وهي رسالة ماجستير نوقشت في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

١٢- «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي في سنن الدارقطني» إعداد د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي.

١٣- «سنن الدارقطني تحقيق ودراسة» رسالة ماجستير تقدم بها الباحث رزق رزق عامر حسن إلى قسم الحديث بكلية أصول الدين جامعة الأزهر الشريف سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، وهي عبارة عن تحقيق وضبط وتخريج وحكم على أسانيد القسم الأول من الكتاب، والتعليق عليه عند الحاجة، وهذا القسم يبلغ عدد أحاديثه (٥٨٤) حديثاً من أول الكتاب إلى نهاية باب في الموضوع من الخارج من البدن. ثم حُفقت بقية أقسام الكتاب في عدة رسائل علمية بكلية أصول الدين بالقاهرة أيضاً.

كانت هذه أهم مظاهر عناية أهل العلم بسنن الدارقطني، ولا زال الكتاب في حاجة إلى مزيد عناية من جهة تحقيق النص وضبطه وتخريج أحاديثه، ومن جهة دراسته وإبراز منهجه واستخراج قواعده، ومن جهة شرحه وتقريب مقاصده، ولعل هذا البحث يوفى ولو بجزء يسير مما يحتاجه الكتاب من دراسات وأبحاث.

(١) فتح المغيث (٣/٣٤٣).

(٢) الرسالة المستطرفة (ص ٩٩).